

الفصل الأول

التوجهات الجديدة للدولة ووضع
التممية البشرية

أولاً: التوجهات الجديدة للدولة

لم يكن اليمن بمنأى عن التطورات والتحولات الهامة التي أدت إلى تغيير المسارات وإعادة النظر في التوجهات على الصعيدين الدولي والإقليمي، بل ربما كان من أكثر الدول تأثراً بتلك الأحداث والمجريات التي ساعدت على تحقيق طموح الشعب اليمني في إعادة توحيد أرضه ولم شمل أبنائه. وقد ساهم قيام الجمهورية اليمنية في 22 من مايو 1990 في إحداث التحول السياسي، وتبني الدولة الفتية النهج الديمقراطي والتعددية السياسية. إلا أن هذا التحول السياسي الهام والحاجة إلى التكيف معه والقبول بشروطه ونتائجه شغل الدولة وكافة القوى السياسية في اليمن عن التعامل مع التطورات الاقتصادية واستشعار التركة الثقيلة التي ورثتها دولة الوحدة من الشطرين السابقين. لذلك، اشتدت الاختلالات الاقتصادية والمالية وتفاقت خلال النصف الأول من تسعينات القرن الماضي نتيجة تكاليف بناء دولة الوحدة من ناحية والأعباء والنتائج التي تترتب على حرب الخليج الثانية جراء عودة حوالي 800,000 مغترب يمني من دول الخليج وتجميد العون الخارجي من ناحية أخرى. وقد تترتب على ذلك انخفاض التحويلات وارتفاع عجز ميزان المدفوعات وعجز الموازنة العامة للدولة ومن ثم انخفاض شديد في سعر العملة الوطنية وارتفاع التضخم إلى مستويات غير مسبوقة. وكحصيلة لمجمل تلك التطورات تدهورت معيشة السكان ومستوى الخدمات الاجتماعية الأساسية، وتهاكت البنية التحتية والمرافق العامة، وأخيراً تم استنزاف موارد البلاد الاقتصادية والمالية في أزمة سياسية، انتهت بمعركة عسكرية في صيف 1994 نجحت في تثبيت دعائم الوحدة اليمنية.

ولمواجهة ذلك الوضع والحد من تفاقمه، وفي الوقت نفسه التكيف مع المتغيرات والمستجدات العالمية، عززت الحكومة توجهها السياسي وأعدت النظر في توجهاتها الاقتصادية وتبنت منذ شهر مارس 1995 برنامجاً للإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري يحدد ملامح السياسة الاقتصادية الجديدة. وتتمحور تلك الملامح والتوجهات حول خمسة توجهات سياسية واقتصادية رئيسية.

تغيرت
وظيفة
الدولة
وتوجهاتها
الاقتصادية

التوجه الأول: تعزيز الديمقراطية الشاملة

انتهج اليمن منذ قيام دولة الوحدة في مايو 1990 الديمقراطية والتعددية السياسية كمنهج حكم وآلية بناء للدولة والمجتمع. وشهدت البلاد منذ ذلك الحين تنامي النشاط السياسي بالاستناد إلى الدستور الذي كفل للمواطنين حق الإسهام في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية دون تمييز وبشكل غير قابل للتجزئة. وترادفت قضايا حقوق الإنسان مع الديمقراطية

لتصب جميعها في إطار المبادئ القائمة على الحرية وكرامة الإنسان .. وهي مبادئ نادى بها كل الشرائع السماوية وعلى رأسها الإسلام. فحقوق الإنسان تشمل قيماً تتعلق بالديمقراطية والتنمية التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة منذ عام 1979 كحق من حقوق الإنسان يشمل الجميع وبشكل خاص المرأة التي تعتبر مورداً بشرياً أساسياً مشاركاً في عملية التنمية.

ويؤمن اليمن أن الديمقراطية والتنمية واحترام حقوق الإنسان وحياته الأساسية حلقات متصلة ببعضها البعض حيث أثبتت التجارب الإنسانية أن التنمية التي لا تقوم على احترام حقوق الإنسان ولا تدرج ضمن توجه ديمقراطي محكوم عليها بالفشل، كما بينت أن الديمقراطية تبقى شكلية وأن حقوق الإنسان تظل حبراً على ورق إذا لم تتكامل التنمية في بعدها الاجتماعي والاقتصادي.

التوجه الثاني: إعادة تحديد وظيفة الدولة ودورها في الاقتصاد الوطني

يتمثل هذا التحديد في الحد من نشاط الدولة الاقتصادي والإنتاجي المباشر وفي ترشيد دورها في تقديم الخدمات الاجتماعية المختلفة. وتتجلى أبرز مظاهر هذا التغيير فيما يلي:

- حددت الخطة الخمسية الأولى 1996-2000 دور الدولة وحصرت في مجالين رئيسيين هما تأمين الاستقرار الاقتصادي والمالي والنقدي من خلال السياسات الاقتصادية الكلية وتطوير آليات اقتصاد السوق وتنظيمها، وإقامة مشاريع البنية الأساسية والمرافق العامة.
- عدم الدخول في استثمارات جديدة وخاصة في المجالات التي بدأ يدخل فيها القطاع الخاص بالإضافة إلى خفض مساهمتها في القطاع المختلط.
- إلغاء الدعم تدريجياً عن السلع الاستهلاكية الأساسية، وبالذات السلع الغذائية مثل القمح والدقيق وكذلك المشتقات النفطية، ورفع أسعار الخدمات التي تقدمها الدولة مثل الكهرباء والمياه والهاتف. وقد انخفضت نسبة الإنفاق على الدعم الحكومي الموجه للسلع والخدمات العامة من 17.5% في عام 1996 إلى 5.9% من الإنفاق العام في عام 2000.
- رفع كفاءة الإنفاق العام على التعليم والتدريب وزيادته على الصحة.
- تخلي الدولة عن التزامها بضمان توظيف خريجي الجامعات والمعاهد وقصر التوظيف الجديد على وظائف محدودة تعكس الاحتياج في قطاعي التعليم والصحة بشكل رئيسي وللإحلال.
- خصخصة غالبية المؤسسات العامة التي تبلغ 123 مؤسسة إنتاجية وخدمية وكذلك بيع مساهمات الدولة في 14 مؤسسة وشركة مختلطة بهدف تأكيد دور الدولة الجديد وتعميق فلسفة الاقتصاد الحر القائم على آليات السوق.

إطار: استمرار أهمية دور الدولة في ظل اقتصاد السوق

على الرغم من تراجع دور الدولة في النشاط الاقتصادي وتقليص وظائفها الاجتماعية والتنمية، إلا أن دورها في ظل اقتصاد السوق لا يزال مهماً وكبيراً. وتستند أهمية هذا الدور إلى المبررات الآتية:

1- إن الأسواق بصورة عامة، لا تعمل إلا في إطار دولة قوية تضع القواعد العامة والمبادئ الأساسية التي تحكم النشاط الاقتصادي بما يسهل عمل آليات السوق في نطاق هذه القواعد ويحفظ المصلحة العامة للمجتمع. فالدولة وإن كانت لم تعد "اللاعب الرئيسي" في ظل اقتصاد السوق، إلا أنها تعتبر "الحكم" الذي يشرع القوانين والأنظمة المحددة للنشاط الاقتصادي والضمانات التي تكفل حسن سيره.

2- يحتاج اقتصاد السوق إلى بنية تحتية ومرافق عامة وكوادر بشرية مؤهلة والتي تعد عوامل أساسية في جذب وتشجيع الاستثمار وبالتالي خلق فرص العمل وخفض معدلات البطالة والفقير. وتدخل هذه المتطلبات في نطاق مهام الدولة بشكل رئيسي. كما يمكن الاستثمار في الموارد البشرية من دخول الناس للأسواق والمشاركة مشاركة عادلة ومنصفة، وهي مهمة تتحمل الدولة أيضاً مسؤوليتها بدرجة كبيرة.

3 - يتطلب اقتصاد السوق منظومة من سياسات الأمان الاجتماعية التي تتعامل مع الآثار السلبية لآليات السوق وبالذات في مراحل التحول الاقتصادي والاجتماعي، وبما يساعد على تحقيق الاستقرار والسلم الاجتماعي والسياسي.

4 - يعجز اقتصاد السوق وفقاً لآلياته عن توفير بعض السلع والخدمات العامة مثل الأمن والدفاع والقضاء والتشريع القانوني حيث يرتبط تقديم هذه الخدمات أصلاً بوجود الدولة نفسها. كما توجد أنشطة ومجالات إنتاجية تتسم بكونها مجالاً للاحتكار الطبيعي للدولة.

5- تتطلب حماية البيئة والموارد الطبيعية وتنظيم استغلالها لضمان تجديدها واستدامتها دوراً للدولة، فالحفاظ على استدامة المياه السطحية والأراضي الزراعية والمراعي والغابات والشواطئ البحرية ومصايد الأسماك تدخل في نطاق مهام الدولة ومسئوليتها.

6- يتعرض اقتصاد السوق لأزمات دورية لا يمكن مواجهتها دون تدخل الدولة. كما أن الأسواق لا تستطيع التوفيق دائماً بين المصالح الذاتية للأفراد والمصلحة العامة للمجتمع نتيجة أنها لا تهتم بالأبعاد غير الاقتصادية، فضلاً عن وجود عيوب للمنافسة تؤدي إلى هدر للموارد.

7- تنطوي عملية التنمية على إحداث تغييرات هيكلية وعلى اتخاذ قرارات وسياسات على درجة عالية من المخاطرة تدخل في صميم اختصاص ومهام الدولة. ويعكس برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري الذي تنفذه الحكومة حالياً بسياساته الاقتصادية والمالية والنقدية مثلاً حياً على ذلك.

ورغم ذلك، فإن هذا التوجه لا يعني انسحاباً كلياً للدولة عن مهامها الأساسية التي تتولاها بصفتها السيادية أو عن تلك التي تحتم الظروف استمرار تدخلها وقيامها بها لتوفير المنافع العامة أو تحقيق المصالح القومية. وتبين تجارب الدول المختلفة أهمية الدور الذي قامت به الدولة في جعل الأسواق أكثر قرباً من الناس. كما أكدت قمة برلين في يونيو 2000 على أهمية الدور الذي تؤديه الدولة وعلى أهمية تكامله مع اقتصاد السوق، وضرورة انتهاز الدولة سياسات اقتصادية تسعى إلى تحقيق العدالة الاجتماعية. فالتنمية في الدول المتقدمة أو في الاقتصاديات الناشئة لم تتحقق بقوة السوق وحدها وإنما أيضاً بتدخل من الدولة وبشكل مباشر كأمر لا غنى عنه.

التوجه الثالث: توسيع دور القطاع الخاص

تتبع أهمية دور القطاع الخاص وتكامله مع دور الدولة من كفاءته في القطاعات الإنتاجية بصفة عامة وعدم قدرة الدولة منفردة على توفير احتياجات السكان من الخدمات الأساسية والخدمات الاجتماعية بصفة خاصة. فعلى سبيل المثال لا تصل إمدادات المياه التي تقدمها المؤسسة العامة للمياه والصرف الصحي إلا إلى حوالي 64% من سكان الحضر فقط، في حين يقوم القطاع الخاص والقطاع الأهلي بتغطية النسبة الباقية. ويوفر القطاع الخاص نحو ثلثي احتياجات أمانة العاصمة من المياه، وفي بعض المدن مثل زبيد وباجل يوفر القطاع الخاص كامل احتياجاتها من إمدادات المياه. ويصعب قيام المؤسسات الحكومية بإدارة الأنشطة والخدمات العامة بصورة كاملة لأسباب عديدة أهمها صعوبة الطبيعة الجغرافية لبعض المناطق وضعف كفاءة تلك المؤسسات.

وقد تجلى التوجه نحو تشجيع القطاع الخاص ليكون المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي وليسهم بقدر أكبر في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال عدة مظاهر، أهمها الآتي:

تركيز الدور الجديد للدولة في إزالة المعوقات التي تواجه نشاط القطاع الخاص وتوفير الشروط المناسبة لقيامه بالدور الرائد في النشاط الاقتصادي وزيادة استثماراته. اتخذت الحكومة مجموعة من السياسات والإجراءات المالية والنقدية والإدارية لتدعيم آليات السوق وتشجيع حرية التجارة. كما عملت على إعادة النظر في بعض التشريعات الضريبية والإدارية والتنظيمية والمؤسسية التي تكفل سهولة عملية التحول والانتقال إلى اقتصاد السوق، وأهمها تعديل ومراجعة قانون الاستثمار وقانون الضرائب على الإنتاج والاستهلاك، وقانون تنظيم وكالات وفروع الشركات والبيوت الأجنبية،

وقانون العمل، وقانون السجل التجاري، وقانون الغرف التجارية، بالإضافة إلى إصدار بعض القوانين الهامة مثل القانون رقم (19) لسنة 1999 بشأن تشجيع المنافسة ومنع الاحتكار والغش التجاري.

البدء بعمليات الخصخصة لتوسيع مجال النشاط الاقتصادي للقطاع الخاص من خلال تمليكه المؤسسات العامة والدخول في أنشطة ومجالات اقتصادية كانت حكرًا على الدولة، وفي الوقت نفسه استقطاب رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية للاستثمار في تطوير ورفع كفاءة الوحدات المعروضة للخصخصة.

إطار: ... دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي

تستند أهمية القطاع الخاص إلى الدور الذي يؤديه في الاقتصاد اليمني من حيث حجم نشاطه والعمالة التي يستوعبها. وتتراوح مساهمة القطاع الخاص بين 75% و80% من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي ويعمل فيه حوالي 89% من إجمالي القوى العاملة التي قدرت في عام 2000 بنحو 3.8 مليون عامل، مقارنة بحوالي 428 ألف موظف في الجهاز الإداري للدولة والقطاعات العام والمختلط. كما تبرز أهمية النشاط الاقتصادي للقطاع الخاص في جوانب عديدة من بينها:

1. يهيمن القطاع الخاص على النشاط الزراعي الذي ما زال يشغل 53% من القوى العاملة ويعتمد عليه وعلى الأنشطة المرتبطة به ما يزيد على 75% من سكان الريف في معيشتهم.
2. يمتلك القطاع الخاص حوالي 97% من المنشآت الصناعية التي يزيد عددها على 33 ألف منشأة صناعية تشكل المنشآت الصغيرة (1-4 عمال) الجزء الأكبر منها بنسبة 96%. ويعمل في قطاع الصناعات التحويلية حوالي 141 ألف عامل.
3. يسيطر القطاع الخاص وبصورة مطلقة على قطاع التجارة والفنادق والمطاعم الذي يعمل فيه حوالي 455 ألف شخص يمثلون 12% من إجمالي القوى العاملة.
4. يمتلك القطاع الخاص المحلي والأجنبي ما يزيد على 81% من إجمالي رأس مال البنوك التجارية العاملة في اليمن.

التوجه الرابع: الانفتاح على الأسواق العالمية

اعتمدت سياسة الانفتاح على تحرير التجارة الخارجية والإعداد لانضمام اليمن لمنظمة التجارة العالمية. ولتحقيق ذلك اتخذت الدولة العديد من الإجراءات تمثل آخرها في تعديل المادة العاشرة من الدستور لتتص صراحة على رعاية الدولة حرية التجارة والاستثمار. وتتمثل الغاية الأساسية في ذلك إدماج الاقتصاد اليمني في الاقتصاد العالمي، وخاصة في ضوء تنامي ظاهرة العولمة والاتجاه المتزايد نحو التكتلات الإقليمية.

التوجه الخامس: تنامي الدور التنموي لمنظمات المجتمع المدني

يمثل عقد التسعينيات من القرن العشرين البداية القوية لانطلاق العمل الأهلي وعلى نطاق واسع في اليمن لتتنوع أنشطته وخدماته في مختلف المجالات. وقد هيا تبنى دولة الوحدة للنهج الديمقراطي والتعددية السياسية المناخ المناسب لتنشيط وتفعيل دور منظمات المجتمع المدني. كما ساهمت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في إنشاء المزيد من الجمعيات والمؤسسات

الأهلية وتعاضم أهميتها ودورها الاجتماعي والتنموي حيث أدى تبني الحكومة لبرنامج الإصلاح الاقتصادي في مطلع عام 1995 وما استتبعه من ركود اقتصادي ونتائج اقتصادية سلبية إلى توسع ظاهرة وحدة الفقر ونمو البطالة. لذلك، سعت تلك الجمعيات والمؤسسات باعتبارها جهداً مجتمعياً إلى توسيع نشاطها الخيري وتقديم مساعدات عينية ونقدية للفئات المحتاجة، وفي الوقت نفسه المساهمة في مجالات التعليم والتدريب والتوعية وفي تقديم القروض وغيرها.

إطار: الشراكة الثلاثية بين كل من الدولة والقطاع الخاص

والمجتمع المدني

تؤكد التوجهات الاقتصادية الجديدة، وبكل وضوح، أن الدولة منفردة لن تتمكن من مواجهة تحديات العولمة وقصور السوق في تحقيق الكفاءة الاقتصادية، والوفاء باحتياجات السكان والمجتمعات المحلية من الخدمات الاجتماعية الأساسية والتنمية، ومن التصدي لكل من الفقر والبطالة. وتظهر الحاجة إلى إشراك القطاعين الخاص والأهلي في تحمل هذه المسؤولية. وتمثل الشراكة بين القطاعات الثلاثة ضرورة لتعزيز دور كل قطاع، بحيث يكمل كل منهما الآخر. كما تدرك منظمات المجتمع المدني أن العمل بمفردها في المجالات الاجتماعية والتنمية، بعيداً عن مشاركة الحكومة والقطاع الخاص لن يحقق عوائد أو منافع ذات تأثير كبير على المجتمع، ولن تتمكن إلا من القيام بأعمال صغيرة وإنجازات محدودة. ولا شك، أن هذا الوضع سيغير تماماً إذا ما اشتركت الحكومة والقطاع الخاص في دعم نشاط منظمات المجتمع المدني.

القطاع الخاص

-قيادة النشاط والتنمية الاقتصادية.
- المساهمة في توفير الخدمات الأساسية والاجتماعية.

الدولة

-تأمين الاستقرار الاقتصادي من خلال السياسات الاقتصادية وتطوير آليات السوق وتنظيمها، واستكمال وإقامة مشاريع البنية الأساسية والمرافق العامة، ووضع الإطار المؤسسي والتشريعي المواتي للقطاع الخاص والمجتمع المدني.

المجتمع المدني

- تنظيم الجهد الشعبي والمجتمعي في النشاط الخيري.
-المساهمة في مجالات التعليم والتدريب والتوعية
-التخفيف من توحش السوق ومن معاناة الفقراء والمهمشين.
-توفير آلية لمشاركة الناس في اتخاذ القرار، والمشاركة في الرقابة على أعمال الحكومة.

وقد ساعد توجه معظم المانحين من دول ومنظمات غير حكومية دولية وإقليمية، وتفضيلهم تقديم العون للجمعيات والمنظمات الأهلية المحلية مباشرة في تعزيز دور منظمات المجتمع المدني. وأصبحت الجهات المانحة تربط تقديمها لبعض المساعدات والقروض بمشاركة الجمعيات والمنظمات الأهلية في عملية التنمية. وإدراكاً من حكومات الدول النامية، ومن بينها اليمن، لأهمية المساعدات والدعم الذي تقدمه تلك الجهات للجمعيات والمنظمات الأهلية، فقد بدأت تنظر إليها بصورة إيجابية وسعت إلى تشجيع دورها.

وأقامت الجهات الأجنبية في أحيان كثيرة علاقات مباشرة مع بعض الجمعيات والمنظمات الأهلية، وسعت إلى تقديم مساعداتها الفنية والمالية والعينية لها مباشرة، وبالذات إلى تلك التي يمكن أن تسهم في تعزيز التحول إلى اقتصاد السوق والعمل على تقليص دور الدولة الاقتصادي وتدعيم النهج الديمقراطي والتعددية السياسية، بالإضافة إلى الأنشطة التي تسهم في دعم المشروعات الصغيرة ومشروعات الأشغال العامة والتخفيف من الفقر.

وتقدم وكالات الأمم المتحدة العاملة في الدول النامية المساعدات والتمويل المباشر للمنظمات الأهلية الوطنية. فعلى سبيل المثال باشرت أربع جمعيات أهلية يمنية في عام 2000 وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقديم خدمة تمويل المشروعات الصغيرة. كما بدأت بعض المنظمات غير الحكومية الأجنبية بفتح مكاتب لها وممارسة أنشطتها الخيرية والاجتماعية بصورة مباشرة في اليمن حيث ارتفع عدد المنظمات غير الحكومية الأجنبية العاملة في اليمن من 8 منظمات في عام 1990 إلى حوالي 37 منظمة في عام 2000.

إطار: ... مشاركة الجمعيات والمنظمات الأهلية في المؤتمرات الدولية

ساهم العامل الخارجي في جذب اهتمام حكومات الدول النامية إلى الجمعيات والمنظمات الأهلية، وتسليم تلك الحكومات بأهمية الدور الاجتماعي والتنموي للجمعيات كمكمل لدور الدولة والقطاع الخاص. وقد ازدادت أهمية الجمعيات والمنظمات الأهلية الوطنية حتى تمكنت من المشاركة جنباً إلى جنب مع الوفود الحكومية الرسمية في صياغة أجندة القضايا الدولية التي تمت مناقشتها في المؤتمرات الدولية تحت رعاية الأمم المتحدة. ومن بين تلك المؤتمرات مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية (كوبنهاجن 1995) ومؤتمر المستوطنات البشرية /الموئل الثاني (استنبول 1996).

وتتنامي أهمية الدور الاجتماعي والتنموي للجمعيات الأهلية أيضاً لعوامل تتعلق بطبيعة نشاطها وسماتها من ناحية، وطبيعة عملية التنمية من ناحية ثانية، وقصور أداء الدولة في مرحلة التحول إلى اقتصاد السوق من ناحية ثالثة. وتتسم الجمعيات الأهلية بقدرتها على الوصول إلى الفئات الأشد فقراً وفئات المجتمع المحرومة من الخدمات الاجتماعية والمشروعات الحكومية أو الخاصة، فضلاً عن تحديد الفئات الأكثر احتياجاً وتوفير فرص عمل لها أو منحها قروضاً صغيرة.

وتمكن قدرة الجمعيات الأهلية على الانتشار والحصول على المعلومات عن أوضاع واحتياجات الفقراء من تحسين أحوالهم المعيشية والتخفيف من حدة وآثار الفقر بين أوساطهم من خلال توفير المعلومات عن الفرص المتاحة لتحسين أوضاعهم وتنمية مجتمعاتها المحلية. وتظهر دراسة عن ظاهرة التسول والمتسولين في اليمن أن حوالي 26% من العينة يعرفون جمعيات خيرية تقدم مساعدات مالية للفقراء، وأن حوالي 21% فقط يعرفون عن صندوق الرعاية الاجتماعية الذي يقدم إعانات نقدية شهرية للفئات غير القادرة على الكسب.

ويتسم نشاط الجمعيات الأهلية بانخفاض التكلفة وبتنفيذ الأعمال والبرامج بصورة أفضل خاصة عند مشاركتها في اتخاذ قراراتها، على اعتبار أن تلك الأعمال تمثل مصالحها وتلبي احتياجاتها. وتحرص الجمعيات كذلك على تحقيق استدامة المشاريع وصيانتها والحفاظ عليها نتيجة شعورها بامتلاك تلك المشاريع والتأثر بنتائج أعمالها ومخرجاتها.

ثانياً: وضع التنمية البشرية

تعتبر التنمية البشرية عملية توسيع خيارات الناس وهو الذي يتحقق من خلال تنمية القدرات البشرية وتحسين الطرق التي يعملون بها. وتتمثل القدرات البشرية الأساسية في كل من الحياة المديدة والخالية من العلل، والمعرفة، والحصول على الموارد اللازمة لمعيشة لائقة وكريمة. ويشمل مفهوم التنمية البشرية خيارات أخرى كالحريات وضمن حقوق الإنسان، بالإضافة إلى اشتراط أن تكون التنمية لصالح الأجيال الحالية والمقبلة على السواء. ومع ذلك، لا يزال الدخل يشكل أحد الوسائل الرئيسية لتوسيع الخيارات وتحسين المعيشة.

تطور الوضع الاقتصادي

انعكست التغيرات الجذرية التي جاءت مصاحبة للسياسات الاقتصادية والاجتماعية التي انتهجها اليمن ضمن برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري في تحسن مستويات النمو الاقتصادي وانخفاض التضخم واستقرار قيمة العملة الوطنية. ويتابع الاقتصاد اليمني الجهود التي بدأها منذ عام 1995 لتصويب أوجه القصور واستكمال الإصلاحات التي بدأها في مجالات السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية وغيرها سعياً منه لتجاوز الأزمات التي واجهته في بداية تسعينات القرن الماضي ولإيجاد بيئة أكثر استقراراً للتنمية. وفي الواقع، أظهر الاقتصاد الوطني أداءً

إطار: ... الأزمة الاقتصادية في النصف الأول من تسعينات القرن الماضي
تعرض الاقتصاد اليمني في النصف الأول من تسعينات القرن الماضي لمتغيرات غير متوقعة من خلال عاملين رئيسيين تمثلاً في إعادة توحيد شطري اليمن وما ترتب عليها من تكاليف باهظة على الاقتصاد، وحرب الخليج الثانية والتي نتج عنها عودة ما يقارب من 800 ألف مغترب يمني يعملون في دول الخليج وتعليق هذه الدول وغيرها للعون إلى اليمن. وقد تعرض أداء الاقتصاد لانتكاسات كبيرة ترتب عليها تراجع الناتج المحلي الإجمالي الفعلي وانخفاض مطلق لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من \$707 في عام 1990 إلى \$360 في عام 1996. وبينما انخفض مستوى الدخل، ارتفع كل من معدلي البطالة والتضخم وكذلك الطلب على السلع والخدمات الأساسية، محدثةً ضغوطاً شديدة على الاقتصاد نتيجة تبني الحكومة سياسة إنفاقية توسعية في ظل تدهور الإيرادات حيث سجلت الموازنة العامة للدولة عجزاً كبيراً وصل إلى حوالي 17% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 1994.

أفضل خلال السنوات الثلاث الأخيرة أدى إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من 584,742 مليون ريال في عام 1997 إلى 666,261 مليون ريال في عام 2000، وارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من 35,439 ريال إلى 36,408 ريال خلال نفس الفترة والذي يعتبر انعكاساً للتغير في النشاط الاقتصادي. ويعكس ذلك الارتفاع تحقيق معدل نمو 13.9% للفترة بمتوسط سنوي 4.4%. كما كانت الفترة مصحوبة باستقرار نسبي لقيمة

العملة الوطنية (من 129.3 ريال للدولار إلى 161.7 ريال للدولار) حيث لم يتجاوز متوسط انخفاض الريال 7.7% في السنة، وهو ما ساعد في السيطرة على معدل التضخم الذي استمر عند أرقام فردية لم تتجاوز 8.2% خلال تلك السنوات. كذلك، فإن

الناتج المحلي الإجمالي				جدول:
البيان	199	199	199	2000
الناتج المحلي الإجمالي (مليار ريال)	889	849	113	1380
الناتج المحلي الإجمالي (مليون \$)	687	625	727	8532
متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:				
بالريال	538	496	639	75276
بالدولار	02	97	90	465

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مقوماً بالدولار أظهر تحسناً خلال الفترة بمقدار 11.5% وبمتوسط سنوي 3.7%.

وقد تأثر نمو الاقتصاد الوطني بمسار وتطور القطاع النفطي الذي تأرجح وفق ظروف الطلب العالمي على النفط الخام وتقلبات أسعاره العالمية، رغم استمرار نمو حجم الإنتاج المحلي من 362 ألف برميل/يوم في عام 1997 إلى 436 ألف برميل/يوم في عام 2000. وقد حقق قطاع استخراج النفط الخام متوسط نمو سنوي قدره 5.9% متجاوزاً متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة.

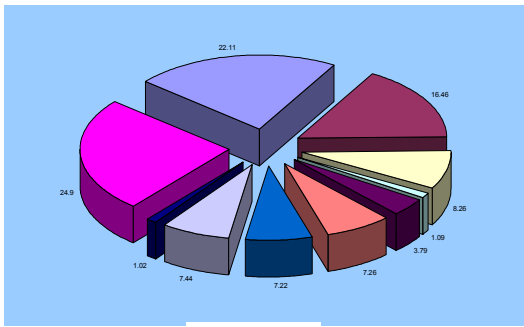
وبما أن النمو الاقتصادي يعتمد إلى حد كبير على معدل الاستثمار، فإنه رغم تحقيق الأخير زيادة كبيرة بالأسعار الجارية تصل إلى حوالي 20% إلا أنه قد انخفض من 24.9% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 1997 إلى 19.2% في عام 2000. وتشير البيانات الإحصائية إلى أن الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد اليمني يذهب أغلبه للاستهلاك النهائي والذي يمثل أحد أهم الاختلالات الهيكلية التي تحد من إمكانية تحقيق نمو في المستقبل. ورغم نمو الاستهلاك النهائي الخاص بحوالي 39.4% خلال الفترة إلا أن نسبته إلى الناتج المحلي

استخدامات الناتج المحلي الإجمالي (%)				
البيان	1997	1998	1999	2000
الاستهلاك النهائي الكلي	77.5	82.5	81.8	71.8
- الاستهلاك النهائي العام	13.1	14.7	13.8	14.1
- الاستهلاك النهائي الخاص	64.3	67.8	68.0	57.8
الادخار القومي	25.1	21.7	17.5	24.1
الاستثمار الإجمالي	24.9	32.6	24.6	19.2
الناتج المحلي الإجمالي (مليار ريال)	889	849	1133	1380

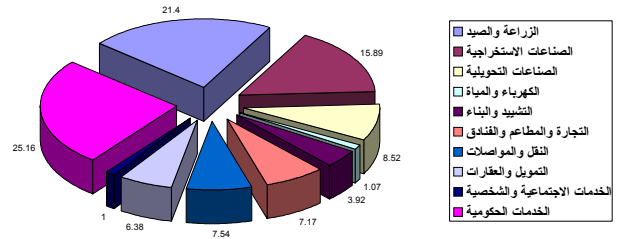
الإجمالي قد انخفضت من 64.3% إلى 57.8% لصالح الاستثمارات الإجمالية والصادرات من السلع والخدمات. وينبغي هنا التنويه بتأثير سياسات التثبيت الاقتصادي في الحد من الطلب الكلي وخاصة الجانب الاستهلاكي منه.

ويلاحظ أن الادخار القومي قد تراجع ابتداءً من عام 1998 ولم يستعيد جل نصيبه من الناتج المحلي الإجمالي إلا في عام 2000، وهو ما يعكس خطورة الوضع حيث يصبح الاقتصاد عاجزاً تماماً عن تحقيق نمو أو حتى المحافظة على رصيده من رأس المال. كذلك، فإن المحافظة على معدل ادخار محلي موجب ضرورية لتمكين الاقتصاد من تحقيق نمو مطرد، خاصة وأن تحويلات المغتربين قد استقرت عند مستويات متدنية وأن الاعتماد المستمر على العون الخارجي قد ولى زمنه نتيجة تغير وصعوبة الأوضاع الاقتصادية للدول المانحة.

وفيما يتعلق بهيكل الاقتصاد اليمني، فإنه يتميز بارتفاع مساهمة قطاع الخدمات التي وصلت إلى حوالي 38.4% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2000 مقارنة بحوالي 39.3% في عام 1997. ويلاحظ تحقيق ارتفاع طفيف في نصيب القطاع الزراعي من 20.7% إلى 21.5% خلال الفترة، في مقابل زيادة بسيطة للصناعات التحويلية وانخفاض نصيب تكرير النفط. غير أن الملح الهام في هيكل الاقتصاد اليمني يتمثل في استمرار سيطرة القطاع النفطي على الاقتصاد بحصة شبه ثابتة تراوحت خلال الفترة بين 15.3% و 16.3% من الناتج المحلي الإجمالي. والخلاصة، أن الوضع يتمثل في اقتصاد يسيطر عليه بشكل متنام قطاعا الخدمات والنفط في ظل محدودية دور الصناعة التحويلية التي تنمو ببطء، بينما قطاع الزراعة الذي يعيش عليه أكثر من ثلثي السكان عند حد الكفاف يتصف بالجمود.



2000



1997

هيكل الاقتصاد الوطني حسب القطاعات

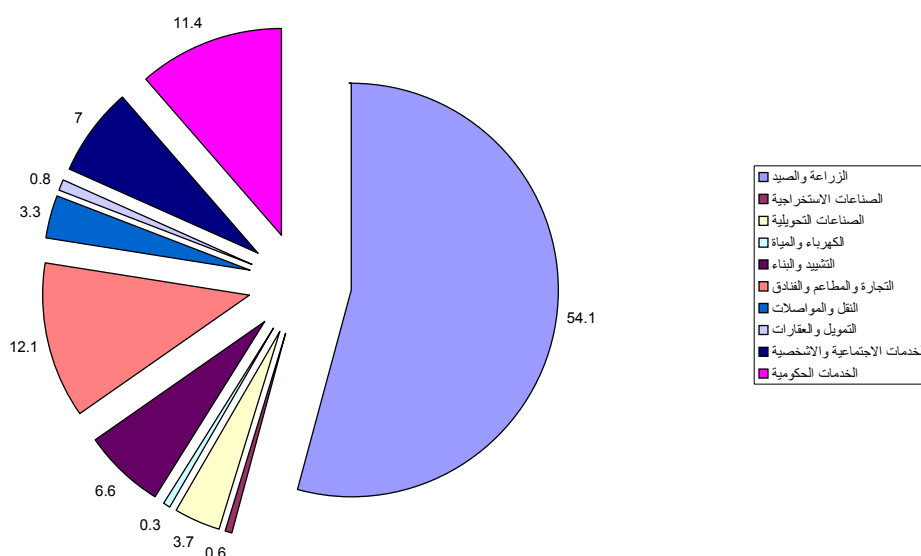
وتبين البيانات الإحصائية أن معدل البطالة السافرة والذي بدأ يتصاعد منذ نهاية الثمانينات لم يتجاوز الـ 11.9% في عام 2000 مما يعني أن هناك حوالي 509 ألف عاطل عن العمل تماماً. ومع تباين مفاهيم ومؤشرات البطالة فإن الرقم أعلاه لا يشمل نقص التشغيل الذي يعتبر شائعاً في اليمن ويقدر بحوالي 25.1%، نتيجة تدني القدرات الإنتاجية واتساع القطاع غير المنظم. ويتركز ثلثا المتعطلين في الفئة العمرية (15-29 سنة) في حين يمثل الأميون

ومن يجيد القراءة والكتابة فقط حوالي 61% من الإجمالي. وينخفض معدل البطالة عند الإناث إلى 8.3% مقابل 13.1% للذكور.

وقد بلغت القوة البشرية (15 سنة فأكثر) حوالي 9.3 مليون في عام 2000 حيث نمت بمتوسط سنوي 4.2% خلال السنوات الخمس الأخيرة والذي يفوق معدل نمو السكان (3.5%). ومن المتوقع أن تستمر في الزيادة بمعدل نمو سنوي يقدر بـ3.6% لتصل إلى حوالي 11.1 مليون في عام 2005. وتجدر الإشارة إلى أن ذلك المعدل ينذر بأن كثيراً من المرشحين لدخول سوق العمل لن يستطيعوا الحصول على فرصة عمل. وتشير التقديرات كذلك إلى أن أعداد المشتغلين نما بمتوسط سنوي 3.8% نتيجة ارتفاع مشاركة المرأة إلى 22.7% في عام 2000 بمعدل نمو سنوي يقترب من 8.2%، وتصل نسبة المشتغلات إلى 25.7% مقابل 74.3% للرجال.

ولا يزال النشاط الزراعي يستوعب أغلب قوة العمل بنسبة 53% في عام 2000 بالرغم من التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي مرّ بها اليمن خلال العقود الأخيرة. وتعتبر أنشطة القطاع غير المنظم السمة الغالبة في الزراعة وفي قطاعات التجارة والصيد. وباستثناء الزراعة والخدمات الحكومية والتجارة، شهدت بقية القطاعات استقراراً أو تراجعاً في نصيبها من المشتغلين وهو ما أدى بدوره إلى تراجع نصيب قطاع الخدمات إلى 34.6% في عام 2000. وتتركز مشاركة المرأة في الزراعة ثم في قطاع الخدمات الحكومية مما يعكس محدودية الفرص المتاحة لها خارج النشاط الزراعي.

المشتغلون حسب النشاط الاقتصادي



جدول () ميزان المدفوعات وتمويله (مليار ريال)				
2000	1999	1998	1997	البيان
181.3	119.7	20.3-	2.9	الحساب الجاري:
204.3	55.7	-	17.1-	الميزان التجاري
80.1-	83.4-	106.7	60.7-	صافي الخدمات
-	74.3-	70.5-	77.7-	صافي الدخل
185.3	192.1	23.8-	145.7	صافي التحويلات
222.0		159.6		الخاصة
	29.6		12.7	صافي التحويلات
20.6		21.1		الرسمية
14.1-	89.3-	67.2-	31.3-	حساب رأس المال
231.8	44.9	65.0-	11.6	الميزان الكلي
				تمويل العجز:
-	66.5-	45.2	34.9-	التحركات النقدية (+)
246.3				(انخفاض)
	21.6	19.8	23.3	التمويل الاستثنائي
14.5				وتخفيف أعباء الدين

ويلعب قطاع العالم الخارجي دوراً هاماً في اقتصاد غالبية الدول النامية. ولا يعتبر اليمن استثناءً لهذه الحالة، بل إنه يمثل وضعاً أكثر حرجاً في هذا الجانب مقارنة بغيره من الدول حيث ارتفعت نسبة انكشاف الاقتصاد المحلي على العالم الخارجي من 73.9% في عام 1997 إلى 91.9% في عام 2000، وتزايدت الإيرادات النفطية لتبلغ 76.2% من الإيرادات العامة للدولة.

وقد واجه الاقتصاد صعوبات جمة نتيجة العجز المزمن في الميزان التجاري والذي يمثل اختلالاً هيكلياً في الاقتصاد اليمني، وكذلك نتيجة العجز في صافي الخدمات. وقد تحول عجز الميزان التجاري البالغ 17.1 مليار ريال في عام 1997 والعجز الكبير بـ106.7 مليار ريال في عام 1998 بما يعادل 2.4% و15.1% على التوالي من الناتج المحلي الإجمالي إلى فائض متنام بلغ ذروته في عام 2000 عند 204.3 مليار ريال بما يوازي 14.8% من الناتج المحلي الإجمالي بسبب أسعار النفط المواتية. ويعكس هذا الوضع استمرار هيمنة الصادرات النفطية كمحدد رئيسي لوضع الميزان التجاري حيث ارتفعت أهميتها النسبية إلى 91.8% من إجمالي الصادرات في عام 2000.

ورغم انخفاض عجز ميزان المدفوعات في السنوات الأخيرة وتحقيق فائض في عام 1997، إلا أن فائض الميزان التجاري واجهه تزايد العجز في ميزان الخدمات وميزان الدخل مما قلص من الفائض الذي كان يمكن أن يحققه الحساب الجاري. واستطاع ميزان المدفوعات أن يزيد من الفائض المحقق باستثناء عام 1998 وليصل إلى 231.8 مليار ريال في عام 2000 بما يوازي 16.9% من الناتج المحلي الإجمالي. وتعود تلك المحصلة أساساً إلى النتائج الإيجابية التي ترتبت على إعادة جدولة الديون الخارجية لليمن وخفضها من 10,530 مليون دولار وبنسبة 186% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 1996 إلى 4,483 مليون دولار بما يوازي 65% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 1997، قبل أن تعود للارتفاع البسيط كقيمة مطلقة إلى 4,943 مليون دولار واستمرار انخفاضها إلى 58% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2000، مما أدى إلى تحسن حساب رأس المال. ومن ناحية أخرى، ساهم ارتفاع عوائد الصادرات النفطية في زيادة فائض الحساب الجاري ليعزز بدوره من موقف ميزان المدفوعات. وانعكس موقف ميزان المدفوعات بشكل إيجابي على صافي الأصول الخارجية للجهاز المصرفي حيث تضاعفت من 1,123 مليون دولار أي ما يساوي 5.1 شهر تغطية واردات في عام 1997 إلى 3,013 مليون دولار بما يعادل 10.2 شهر تغطية واردات في عام 2000، رغم تناقص ذلك الاحتياطي في عام 1998.

وقد نجحت السياسات الكلية رغم النمو المتواضع للاقتصاد في تحسين موقف الموازنة العامة خلال الفترة 1997-2000 حيث انخفض العجز فيها إلى حوالي 0.9% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 1997 وحققت فائضاً قدره 1.6% و7.1% من الناتج المحلي الإجمالي في عامي 1999 و2000 على التوالي، مع استثناء عام 1998 حين انخفضت أسعار النفط

العالمية دون حاجز العشرة دولارات مما أدى إلى تحقيق عجز في الموازنة قدر بحوالي 6.7%. ويبرز ذلك الوضع حساسية الموازنة العامة لتقلبات أسعار النفط.

وركزت سياسة الإنفاق العام على تقييد الزيادة في الأجور والمرتبات وترشيد الإنفاق الاستثماري وقصره على الأولويات الاجتماعية ومشاريع البنية التحتية بالإضافة إلى خفض التحويلات الجارية والرأسمالية لمؤسسات القطاع العام الذي ساعد على تخفيض الإنفاق الجاري من 79.4% من إجمالي الإنفاق في عام 1997 إلى 78.5% في عام 2000. ويتبين من بنود الإنفاق العام إعادة النظر في أولوياته حيث تناقصت أهمية الخدمات الحكومية مقابل زيادة الأهمية النسبية للخدمات الاجتماعية. وقد أدى ذلك إلى ارتفاع نصيب الدفاع والأمن من 23.8% من إجمالي الإنفاق العام في عام 1997 إلى 25.6% في عام 2000، مقابل زيادة أكبر للقطاعات المعنية بتطوير الهياكل الأساسية البشرية وهي التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية التي بلغ نصيبها مجتمعة 33.8% في عام 2000 مقارنة بحوالي 23.8% في عام 1997. وتضاعفت الأهمية النسبية للخدمات الاقتصادية خاصة من خلال الاستثمار في الكهرباء والمياه التي قفزت استثماراتها من 9.9% من إجمالي الاستثمارات العامة إلى 14.1% خلال نفس الفترة.

ظاهرة الفقر

رغم أهمية الإصلاحات والإنجازات الاقتصادية، إلا أنها لم تكن كافية في حد ذاتها لتغيير وضع الاقتصاد دفعة واحدة. بل إن ذلك النجاح لم يستطع وقف التدهور المستمر في مؤشرات الفقر واتساع نطاقه نتيجة تزايد السكان غير القادرين على تلبية احتياجات الغذاء فضلاً عن الاحتياجات الأساسية الأخرى وفقاً لنتائج مسح ميزانية الأسرة لعام 1998 والمسح الوطني لظاهرة الفقر لعام 1999.

وتشير نتائج مسح الفقر لعام 1999 أن نسبة الأسر التي تعاني من الفقر الحاد أو فقر الغذاء قد بلغت 27.3% من إجمالي الأسر، في حين وصلت نسبة الأسر تحت خط الفقر الأعلى 34.9% وهو الذي يشمل بالإضافة إلى الغذاء الإنفاق على الملابس والتعليم والصحة والسكن والمواصلات، مع تفاوت واضح لشدة الفقر بين الريف والحضر وبين المحافظات والمديريات. وبما أن متوسط حجم الأسرة الفقيرة يزيد بفرد واحد عن الأسرة غير الفقيرة فإن ذلك يعني أن ما يقرب من 30% من السكان يقعون تحت خط فقر الغذاء. وتظهر هذه المؤشرات زيادة

تعطي مؤشرات الفقر أبعاداً إضافية للمخططين في تحديد أولويات التنمية وفي تحقيق التنمية المتوازنة

الفقر بصورة كبيرة حتى بالمقارنة مع مسح ميزانية الأسرة لعام 1998 حين بلغت نسبة فقر الغذاء حوالي 19.1%. ورغم الإقرار بنمو ظاهرة الفقر إلا أن هذه الزيادة الكبيرة بين العامين قد تعزى إلى اختلاف المنهجية المتبعة في المسحين المذكورين.

ويعكس ذلك الوضع الحاجة إلى جهود كبيرة بغرض النهوض وتحسين أحوال تلك الأسر للحصول على الحد الأدنى من الاحتياجات الغذائية. فمقارنة وضع اليمن في مجال الفقر بالدول الأخرى تستدعي دفعة قوية للسياسات الراهنة وعدم الاستكانة وبالذات في البرامج وأطر العمل التي لم تدخلها بعد توجهات وأبعاد التنمية البشرية. وتجعل نسب الفقر هذه إمكانية تبوء اليمن ترتيباً أفضل في مؤشرات التنمية البشرية أمراً صعباً للغاية.

إطار: ... أسباب الفقر في اليمن

ينجم الفقر عن نمط مركب من عدم المساواة البنوية في مسؤولية وأدوار جهات ثلاث هي دور الدولة والدور الذي يلعبه القطاع الخاص وأخيراً الدور المناط بالمجتمع المدني والمشاركة الأهلية في إدارة موارد البلاد. وبالتالي، يمكن تحديد ثلاثة مسببات رئيسية لتنامي ظاهرة الفقر في اليمن تتمثل في عدم نجاح استراتيجيات التنمية التي تبنتها الدولة في تحقيق أهدافها وضعف فاعلية اقتصاد السوق بالإضافة إلى هشاشة العمل الأهلي ومحدودية تأثيره.

وقد ارتبطت مشكلة الفقر في اليمن برباط وثيق مع ضعف الأداء الاقتصادي والذي انعكس بصفة عامة في مجموعة الصعوبات الاقتصادية من عجز الموازنة العامة وعجز ميزان المدفوعات والضغوط التضخمية وتدهور احتياطات النقد الأجنبي وسعر العملة

لا يمكن الوصول إلى برنامج فاعل لمكافحة الفقر دون تحديد كافة العوامل المسببة له

الوطنية، فضلاً عن الاختلالات الإدارية والتنظيمية التي كانت سائدة قبل انتهاج الدولة برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري.

والحقيقة أن انتهاج الدولة وتبنيها برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي والذي تخلت بموجبه عن بعض وظائفها الاجتماعية لتنتج مجالاً أوسع ودوراً أكبر للقطاع الخاص كانت له بصمات واضحة في التأثير على مدى انتشار وحدة الفقر وعلى توسيع الهوة بين المناطق الريفية والحضرية. ورغم النجاح الذي تحقق بفعل دور القطاع الخاص الهام والمحوري إلا أن تنامي دوره والعمل بآليات السوق لم يؤد في اليمن إلى التخفيف من الفقر ولم يستطع كبح جماح ظاهرة الفقر سنة بعد أخرى. فمن المعروف أن الأسواق لا تأبه عادة للبعد الاجتماعي، وتحدث سياساتها أشكالاً جديدة من التهميش وخاصة لأشد الفئات الاجتماعية حرماناً حيث

تبرز ضرورة استمرار جهود مكافحة الفقر وبوتيرة عالية

تعمل على التقليل من إنتاج السلع العامة التي ترتفع تكلفتها استعادة الإنفاق عليها في الوقت الذي تزيد عرض السلع ذات المنفعة العامة المنخفضة. ومن الواضح أن النجاح في الأجل البعيد لحزمة السياسات التي يتضمنها برنامج الإصلاح يتوقف على قدرة الدولة على حماية الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لأكثر شرائح وفئات المجتمع هشاشة.

مؤشرات التنمية البشرية

لا يزال اليمن يصنف ضمن مجموعة الدول الأقل نمواً في العالم ليس قياساً على متوسط دخل الفرد فحسب والذي سجل انخفاضاً كبيراً ومستمراً في قيمته الحقيقية خلال الفترة 1995-90

حتى وصل إلى 357 دولار قبل أن يستعيد بعض ما فقده ويرتفع إلى 465 دولار في عام 2000، وإنما أيضاً استناداً إلى كافة المعايير المتصلة بمستوى معيشة السكان. ويحتل اليمن المرتبة 133 من أصل 162 دولة في عام 1999 وفق تقرير التنمية البشرية الدولي لعام 2001 بدليل تنمية بشرية يبلغ 0.468 مما يجعله من الدول ذات التنمية البشرية المنخفضة.

وتبين قيمة الدليل المرحلة التي قطعها البلد نحو القيمة القصوى البالغة واحد صحيح. ويؤدي تحقيق تقدم في الدليل إلى تخفيض العجز عن تلك القيمة القصوى، في حين يمثل الفارق قصور البلد في مجال التنمية البشرية أي الشوط الذي يتعين على الدولة أن تقطعه. وفي استعراض وضع التنمية البشرية في اليمن، نسلط الضوء على ما تحقق في

إطار: استخدامات دليل التنمية البشرية

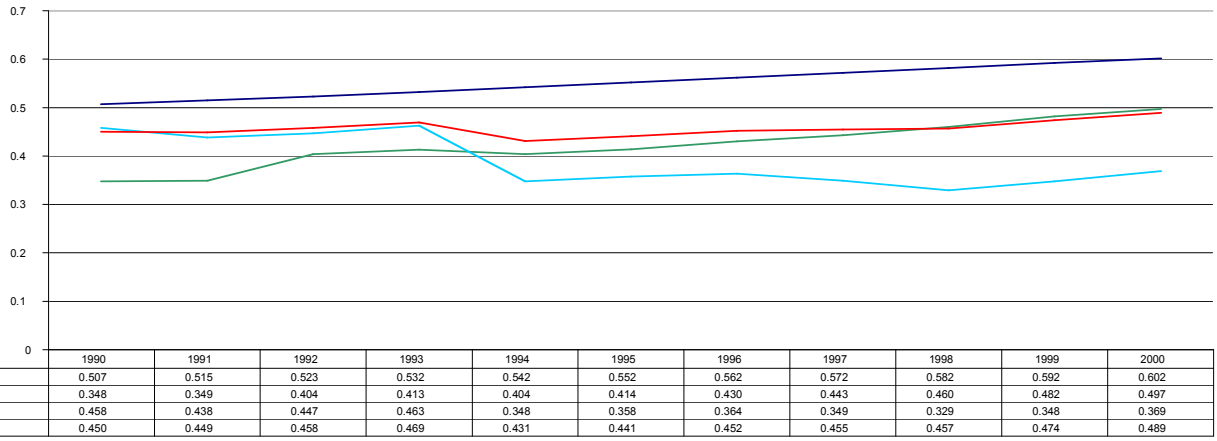
نجح دليل التنمية البشرية في إبراز أهميته في تقييم عملية التنمية من خلال تقديمه مقياساً إضافياً للتنمية إلى جانب نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. كما تمكن الدليل من التأثير على وضع سياسات التنمية البشرية. ومن أهم استخدامات الدليل ما يلي:

- حفز النقاش السياسي الوطني: حيث تتمكن الدول من مقارنة أدائها بالنسبة للبلدان، وتستخدم نتائج تقارير التنمية البشرية والتقارير الوطنية في البرلمانات بغرض تحليل وتقييم السياسات.
- إعطاء أولوية للتنمية البشرية: وتساعد مكونات الدليل في تحديد المجالات التي ينبغي للبلدان أن تجعلها ذات أولوية حيث بدأت العديد من الدول في إعداد استراتيجيات للتنمية البشرية بناءً عليها.
- تسليط الضوء على التفاوت داخل البلاد: رغم أن التفاوتات قد تكون معروفة إلا أن دليل التنمية البشرية يبرزها ويمكن من تصويب توزيع الموارد ويجعل التنمية قائمة على المشاركة.
- فتح آفاق جديدة للتحليل: من خلال اعتماد معايير ومقاييس إضافية للتحليل فضلاً عن إتاحة مقارنات دولية جديدة مثل ترجمة النمو الاقتصادي ترجمة فعالة إلى تنمية بشرية.
- الحوار بشأن المعونة الخارجية: حيث بدأت الدول المانحة تستخدم دليل التنمية البشرية للحوار حول سياسات ومخصصات المعونة.

هذا المجال من خلال عرض التقدم أو الانتكاس في مجال التنمية البشرية وأبعاده الثلاثة المتمثلة في توقع الحياة عند الميلاد والتحصيل العلمي والدخل، ثم قياس الفقر والحرمان البشريين، وأخيراً إظهار التفاوت على مستوى المحافظات. وقد أخذ مؤشر التنمية البشرية بالتحسن خلال السنوات الماضية، والذي يعزى إلى نتيجة العمل على تطبيق سياسات وبرامج شاملة للتنمية البشرية وتوجيه البرامج الإنمائية والإنفاق العام نحو المجالات التي يبرز فيها قصور التنمية البشرية. وقد تطور دليل التنمية البشرية خلال العقد الأخير في اليمن من 0.450 في عام 1990 إلى 0.455 في عام 1997 وإلى 0.489 في عام 2000 نتيجة التأثير المتبادل لمكوناته

تطور دليل التنمية البشرية ومكوناته

٢٠٠٠ - ١٩٩٠



الثلاثة.

إطار: ... مقارنات دولية حول مستوى التنمية البشرية

حققت مجموعة الدول العربية المصنفة في تقرير التنمية البشرية الدولي تنمية بشرية متوسطة في عام 1999 بدليل يقدر بـ 0.648. وتنقسم هذه الدول إلى ثلاث مجموعات، تتدرج أربع دول ضمن مجموعة التنمية البشرية العالية (قيمة المؤشر تتجاوز 0.8)، وعشر دول تتدرج ضمن مجموعة التنمية البشرية المتوسطة (0.5-0.799)، وأربع دول تعتبر ذات تنمية بشرية منخفضة (أقل من 0.5). وتحتل البحرين الصدارة بدليل 0.824 في حين تقع السودان في أسفل المجموعة بدليل 0.439، والذي يعكس تفاوتاً بيناً بين الدول العربية. وبالإضافة إلى أهمية المقارنة داخل المجموعة الواحدة يمكن إجراء المقارنات مع مجموعات ومناطق أخرى، حيث يظهر أن المنطقة العربية تحتل وضعاً أفضل مقارنة بمجموعة جنوب الصحراء وجنوب آسيا والدول الأقل نمواً، ومكانة أقل عن بقية المجموعات المتمثلة في شرق آسيا والباسفيك وشرق أوروبا والدول الصناعية.

وتبين اتجاهات الدليل ارتفاع العجز بقدر طفيف خلال السنتين الأولى من تسعينات القرن الماضي وتذبذب قيمته نتيجة تأثير دليل الدخل في منتصف الفترة، ومن ثم أخذت قيمته في الارتفاع بشكل مستمر لينخفض العجز بحوالي 11% خلال النصف الثاني من ذلك العقد. ومع التأثير القوي لدليل الدخل طوال الفترة، فإن كلاً من دليل توقع الحياة ودليل التحصيل العلمي قد أظهرتا تحسناً مضطرباً خلال الفترة

بأكملها مع تأثير أقوى لدليل التحصيل العلمي بسبب الارتفاع الجيد في معدل القيد بالتعليم الأساسي والثانوي والجامعي معاً وفي معدل القراءة والكتابة للبالغين رغم صعوبة إحداث تغيير سريع في هذا الأخير نتيجة طبيعته.

ويمكن تسليط مزيدٍ من الضوء على التقدم الذي تحقق في مجال التنمية البشرية من خلال تقييم أبعادها الأساسية المتمثلة في الدخل والصحة والتعليم. فيما يتعلق بالدخل والذي يعبر عنه بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، فإنه وبعد النصف الأول من تسعينات القرن الماضي

إطار: التنمية البشرية إعمالاً للحقوق الإنسانية

إن مستوى المعيشة اللائق والتغذية الكافية، والتعليم والرعاية الصحية، وغير ذلك من المنجزات الاجتماعية والاقتصادية، ليست مجرد أهداف إنمائية فهي حقوق للإنسان متأصلة في حرية الإنسان وكرامته. ولكن هذه الحقوق لا تعني استحقاق الإحسان، بل هي مطالبة ببيئة مواتية وتمكينه تساعد على التخفيف من الفقر.

والتي ارتفع فيها متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من 9,836 ريال في عام 1990 إلى 10,679 ريال في عام 1995 وبنسبة 8.6% للفترة، استرجع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بعض قواه وارتفع نصيب الفرد منه إلى 11,757 ريال في عام 2000 محققاً نمواً قدره 10.1% للنصف الثاني من الفترة. وقد أدى تطور الناتج المحلي الإجمالي هبوطاً وصعوداً خلال الفترة إلى التأثير المباشر على مستوى التنمية البشرية من خلال أثر الدخل في بقية المؤشرات. ومع أهمية الدخل ودوره في تحقيق تحسن، إلا أنه لا يستطيع منفرداً بأي حال بلوغ مستوى مرتفع من التنمية البشرية.

أما بالنسبة للوضع الصحي، فقد حقق اليمن تقدماً واضحاً في هذا المجال حيث ارتفع توقع الحياة عند الميلاد من 55.4 سنة في عام 1990 إلى 59.3 سنة في عام 1997 وإلى 61.1 سنة في عام 2000 بمتوسط تحسن سنوي يقترب من 1%، والذي يساوي المعدل المحقق في مجموعة الدول العربية. كما تحسن مؤشرا وفيات الأطفال ووفيات الأطفال دون الخامسة من 75 و105 لكل ألف مولود حي على التوالي في عام 1997 إلى 67.4 و94.8 في عام 2000. ويعزى هذا التحسن إلى توسيع تغطية الخدمات الصحية من 42% في عام 1994 إلى 50% في عام 2000، وتوفير مرافق الصرف الصحي حيث ارتفعت نسبة التغطية من 10.6% في عام 1994 إلى 35.2% في عام 1999. ورغم ذلك ما زالت معدلات الوفيات عالية حتى مقارنة بالمعدلات الإقليمية وبالذات مجموعة الدول العربية التي تتراوح بين 44 لوفيات الأطفال و59 لوفيات الأطفال دون الخامسة، أو حتى المعدل العالمي الذي حقق 56 و80 للمؤشرين السابقين على التوالي.

وفيما يتعلق بالتعليم، تمكن دليل التحصيل العلمي من تحقيق تحسن ملموس حيث ارتفع من 0.443 في عام 1997 إلى 0.497 في عام 2000 نتيجة ارتفاع معدل القراءة والكتابة للبالغين من 41.8% إلى 47.3% خلال الفترة، بالإضافة إلى إظهار تقدم ملحوظ في معدلات القيد بالتعليم في كافة مراحلها من 49.2% إلى 54.5% وبمعدل نمو يقرب من 11%. وقد تحقق التحسن في معدل الالتحاق لدى الإناث من 31.5% إلى 33.1%.

إطار: ..العلاقة بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية
يختلف ترتيب اليمن حسب دليل التنمية البشرية اختلافاً بيناً عن ترتيبه وفق الدخل. ويلاحظ تراجع اليمن وفق نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي مقوماً بالقوة الشرائية المعادلة إلى المرتبة 197 من بين 206 دولة يصنفها تقرير التنمية الدولي للبنك الدولي 2001/2000، مما يشير إلى عدم ترافق النمو الاقتصادي مع تحسن حالة التنمية البشرية. ويعد الإنجاز فيما يتعلق بالتنمية البشرية جديراً بالتقدير نتيجة عدم تمكن توضع النمو الاقتصادي من التأثير سلبياً على حياة السكان، بعكس وضع دول أخرى كان ترتيبها حسب الناتج القومي الإجمالي أعلى من ترتيبها وفق دليل التنمية البشرية.

وعادة ما ينظر إلى الفقر على أنه نقص الدخل، رغم أن فقر الدخل ما هو إلا جزء من الصورة الكاملة. فكما أن التنمية البشرية تشمل على جوانب أوسع بكثير من الدخل، فإن الفقر كذلك يجب أن ينظر إليه على أنه ذو أبعاد كثيرة. وقد قدمت تقارير التنمية البشرية الدولية مفاهيم وقياسات للفقر والحرمان البشري تأخذ هذه الأبعاد في الاعتبار. ويتناول دليل الفقر البشري الحرمان من ثلاثة أبعاد أساسية هي طول العمر معبراً عنه بالنسبة المئوية للأفراد الذين لا يتوقع أن يعيشوا حتى سن الأربعين، الحرمان من المعرفة والذي تعكسه نسبة الأمية بين البالغين، وأخيراً الحرمان من مستوى معيشة لائق. ويتكون هذا الأخير من ثلاثة متغيرات تتمثل في السكان الذين لا يحصلون على كل من خدمات صحية ومياه مأمونة بالإضافة إلى نسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من نقص الوزن. ويقدر دليل الفقر البشري في اليمن لعام 2000 بـ 47.0 بناءً على قيم مكوناته والموضحة في الجدول المرفق والتي حقق بعضها تحسناً خلال السنوات الأخيرة، فيما احتل اليمن في عام 1999 المرتبة 70 من بين 90 دولة تم تصنيفها في تقرير التنمية البشرية الدولي 2001 بدليل يبلغ 42.5. ويقتضي تغيير وتعديل هذا الوضع إحداث تحولات كبيرة في الموقف من التنمية البشرية وسياستها، وفي الأدوار التي تلعبها كل من الدولة والسوق والمجتمع المدني في مسألة التنمية البشرية.

دليل الفقر البشري ومكوناته في اليمن %

السكان الذين لا يتوقع أن يعيشوا حتى سن الأربعين	معدل الأمية بين البالغين (15+ سنة)	سكان لا يحصلون على:		أطفال دون الخامسة يعانون من نقص الوزن	المؤشر السنة
		مياه مأمونة	خدمات صحية		
22.4	59.4	61.0	58.0	37.6	1994
18.7	54.8	64.0	50.0	48.5	2000

وأخيراً، فإنه لا يمكن الحديث عن تنمية بشرية مستدامة دون اتباع النهج الديمقراطي أو إغفال حقوق الإنسان والمبادئ الحاكمة لها، وهي كلها أمور لازمة لكي يكون الإنسان خلاقاً ومنتجاً، ولكي يتمتع باحترام الذات وبالتمكين والإحساس بالانتماء إلى المجتمع. إن ما حققه اليمن في السنوات الأخيرة في مجال تعزيز النهج الديمقراطي كآلية للحكم وإقرار التعددية السياسية من خلال ضمان إجراء الانتخابات في أوقاتها وبالتحديد انتخابات رئاسة الجمهورية في عام 1999 والانتخابات المحلية في عام 2001، واتباع النهج الاقتصادي الذي يركز على مبدأ التنافس وحرية السوق، وكذلك الأعمال لمبادئ حقوق الإنسان وتشجيع مؤسسات المجتمع المدني، كل ذلك عزز من وضع التنمية البشرية في اليمن. ورغم الانتقادات ووجهات النظر المختلفة حول تلك القضايا والممارسات إلا أنه ينبغي التنويه إلى أنه وفي بلد مثل اليمن يعد من الديمقراطيات الناشئة لا يمكن الوصول إلى النضج السياسي إلا من خلال مواصلة السير والتعلم من التجارب واكتساب الخبرة.

التنمية البشرية والبيئة

شهد اليمن كغيره من البلاد النامية نمواً اقتصادياً وتنمية اجتماعية دون أن يكون في حساباته أهمية الجانب البيئي. ويواجه اليمن حالياً جملة من المشكلات البيئية سواء على مستوى الاقتصاد ككل أو على مستوى قطاعاته المختلفة، في الحضر والريف على حد سواء. فرغم اتساع مساحة اليمن إلا أن أكثر من 94% من هذه المساحة تعتبر أراض قاحلة وضعيفة زراعياً، تشكل مع تدني معدل الأمطار وتذبذبه وندرة المياه بوجه عام تحدياً أمام سكان الريف لاستغلال الموارد بشكل قابل للاستمرار. ويشهد تركيز السكان في المناطق الهشة بيئياً من أراض قاحلة وشبه قاحلة ومنحدرات جبلية وتجمعات عشوائية متناثرة في المدن، وبالتالي يكونون عرضة وبشكل مستمر لمخاطر استنفاد القاعدة الإنتاجية الهزيلة أصلاً، وفي الوقت نفسه يضطرون إلى الاستهلاك الجائر للموارد الطبيعية لمواجهة متطلبات حياتهم اليومية وهو

ما ينعكس في استنزاف موارد المياه، والرعي الجائر، والتحطيب للوقود، والاستخدام الزائد للأراضي الهامشية واصطياد الحيوانات النادرة. ويقوم السكان كذلك، وخاصة في الريف بتلويث البيئة من خلال التخلص العشوائي من المخلفات بأنواعها السائلة والصلبة والغازية، وبالتالي يقعون ضحايا للتدهور البيئي نتيجة عدم قدرتهم على اتخاذ الإجراءات الضرورية لمعالجته.

ولا تكمن خطورة استنزاف الموارد عند حد تقليل كميتها وزيادة مشقة الحصول عليها فحسب، وإنما كذلك في تأثير هذا الاستنزاف سلباً على توازن النظام الإيكولوجي والذي ينتج عنه أخطاراً بالغة تفتك بالبيئة وتسرع في تدهورها وتقوض من إنتاجية العاملين ودخولهم على المدى البعيد. وتتجاوز أهمية وآثار بعض العوامل معيشة سكان الريف مثل مسألة شح المياه حيث تتعرض المياه إلى سحب بمعدلات تزيد عن الإمدادات المتجددة وهو ما ينتج عنه استنزاف المياه الجوفية وملوحة التربة التي تعد في حد ذاتها مشكلة غير بسيطة. ويواجه اليمن نقصاً حاداً في المياه خاصة أن المستخدم للزراعة يصل إلى أكثر من 90% بسبب عدم كفاءة نظم ووسائل الري. وإذا أضفنا إلى ذلك أن حوالي 50% من الزراعة المطرية تواجه مشاكل تتعلق بالتربة والتضاريس يتضح أن حوالي 90% من أراضي اليمن عرضة للتصحر، مما يشير إلى أن بيئة الريف سواء المناطق المطرية أو الهامشية الجافة ستدهور بشكل كبير مهددة بزيادة الفقر وتراجع صحة السكان ونمط معيشتهم، ومن ثم يضطر العديد منهم إلى مغادرة قراهم إلى المدن. ويؤدي التوسع في زراعة القات إلى مشكلات بيئية كبيرة ولا يساعد على الحفاظ على البيئة.

وتتبلور مشكلات بيئية أخرى، وعلى نفس القدر من الخطورة في المدن الرئيسية نتيجة تركيز الأنشطة الصناعية والبشرية فيها حيث تعاني هذه المدن من مشكلات عدة أهمها:

- شح الموارد والاستنزاف العشوائي لها.
- النقص الحاد في خدمات الصرف الصحي.
- عدم الكفاءة في جمع وتصريف المخلفات الصلبة.
- عشوائية تخطيط المدن والافتقار إلى التوازن في التنمية الحضرية.

ويشكل تلوث الهواء ولا سيما بالرصاص إحدى المشاكل البيئية الخطيرة التي لا يقتصر أثرها على الأحياء الفقيرة حيث يتكدس السكان في أحياء عشوائية تعاني درجة أعلى من التلوث. وتنتشر في تلك الأحياء مشاكل بيئية أخرى كالتلوث الصناعي والصرف غير المعالج ومياه الشرب الملوثة.

وقد أدركت الحكومة اليمنية خطورة هذا الوضع فقامت بالعديد من الإجراءات والسياسات إزاء القضايا البيئية فأعدت خطة العمل الوطنية للبيئة وأنطت مؤخراً بقضايا البيئة إلى وزارة للسياحة والبيئة، وأقامت المشروعات المختلفة والبرامج التي تُعنى بالبيئة والحفاظ عليها سواءً بصورة مباشرة أو غير مباشرة. وتنفذ حالياً مجموعة كبيرة ومتنوعة من المشروعات البيئية تقوم ببعضها منظمات المجتمع المدني والجمعيات المحلية بالتعاون مع الحكومة اليمنية وبدعم من بعض المنظمات الدولية. وتهدف هذه المشروعات إلى تعميم الاستخدام الأمثل والمستديم للموارد الطبيعية، فعلى سبيل المثال تتبنى وزارة الزراعة والري بالتنسيق والتعاون مع بعض الجمعيات والمنظمات الأهلية مشروع المشاركة الشعبية في إدارة الموارد الأرضية. ويقوم برنامج مكافحة الفقر وخلق فرص عمل والممول من البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة وعبّر الجمعيات الأهلية في المناطق الريفية بالعمل في أنشطة تستهدف حماية البيئة والاستخدام المستديم للموارد الطبيعية، وذلك من خلال مشروعات صغيرة تتولاها هذه الجمعيات مثل تربية الحيوانات أو الاصطياد أو المناحل أو المشروعات الزراعية. وتشتترط الجمعيات على الأفراد الذي يقيمون ويعملون في هذه المشروعات أن تكون قضايا حماية البيئة وسبل العيش المستدومة ضمن أهداف تلك المشروعات، شأنها في ذلك شأن برامج الإقراض من خلال الصناديق الدوارة التي تقدم للفقراء.

التفاوت والفجوات في أوضاع التنمية البشرية

يظهر التفاوت والفجوات في أوضاع التنمية البشرية أساساً في عدم التكافؤ بين الفقراء والأغنياء، بين الإناث والذكور، بين الريف والحضر، ..الخ. وعادة ما يكون ذلك التفاوت مترابطاً ومتداخلاً مع بعضه البعض مما يؤدي إلى تعزيزه وخلق الفجوات. وتشير نتائج مسح ميزانية الأسرة لعام 1998 إلى أن العشيرين الأول والثاني من الشرائح الأقل دخلاً والتي تمثل 20% من السكان تحصل على 6% فقط من إجمالي الدخل وتعكس هذه النسبة قدرة شرائية ضعيفة جداً. وفي المقابل، يحصل الـ 20% الأعلى دخلاً من السكان على 49% من إجمالي

تبرز بيانات
الدخل
والإنفاق
تفاوتاً كبيراً
في توزيع
الدخل
والثروة

الدخل معبرة عن قدرة شرائية مرتفعة. وبصورة عامة، فإن 50% من السكان الأقل دخلاً يحصلون على 22.5% من إجمالي الدخل، بينما يحصل النصف الآخر من السكان على 77.5% من إجمالي الدخل. بمعنى آخر، تعادل القدرة الشرائية للشريحة الأعلى دخلاً 3.5 مرات تقريباً القدرة الشرائية للشريحة الأقل دخلاً والذي يبرز التباين الكبير والفجوة المتسعة في القدرة الشرائية بين الأغنياء والفقراء. ويعكس معامل جيني والذي يستخدم لقياس التفاوت في توزيع الإنفاق أو الدخل ذلك التفاوت رغم أن قيمته لم تتجاوز 0.43 في عام 1998 وانخفضت إلى 0.38 في عام 1999.

ويرتبط تفاوت الدخل والثروة بفرص الحصول على الخدمات الاجتماعية والموارد الإنتاجية ونمط الإنفاق إذ يؤدي ذلك التفاوت إلى تباين معدلات الالتحاق بالمدارس ونسب الإنفاق على الصحة وغيرها. وتظهر نتائج مسح ظاهرة الفقر لعام 1999 زيادة معدل الالتحاق بالتعليم الأساسي في الأسر غير الفقيرة (62.3%) مقارنة بالأسر الفقيرة (54.8%)، مع اتساع الفجوة بين الإناث والذكور في الأسر الفقيرة (41% للإناث مقابل 69% للذكور). ويتدنى الإنفاق على الصحة عموماً والذي لا يتجاوز 2.8% من إنفاق الأسرة في عام 1998 مما يضاعف من انخفاض وتباين تغطية الخدمات الصحية حيث تتوفر خدمات الوحدات الصحية لحوالي 36% من الأسر غير الفقيرة مقابل 29% للأسر الفقيرة. ويظهر هذا التفاوت بين الأسر الفقيرة وغير الفقيرة في كافة خدمات القطاع الصحي ويشهد أكثر في المناطق الريفية.

وقد تم تنفيذ العديد من الإجراءات نحو مزيد من العدالة في توزيع ثمار التنمية والإنصاف بين الذكور والإناث ساعدت بدورها على تضيق الفجوات بين الجنسين في كثير من المجالات. فقد ارتفعت فجوة توقع الحياة لصالح الإناث بنسبة 106.6%، وانخفضت الفجوة التعليمية ممثلة بالقيود في التعليم الأساسي إلى 52.8% والثانوي إلى 35.3%، بالإضافة إلى ارتفاع مشاركة المرأة إلى 22.7% ونسبة المشتغلات إلى 25.7% من إجمالي المشتغلين مما ساعد على انخفاض فجوة قوة العمل إلى 31.1%. ويؤدي انحسار التفاوت بين الجنسين إلى تحسن دليل تنمية النوع الاجتماعي البالغ 0.410 في عام 1999 وفق تقرير التنمية البشرية الدولي 2001، والذي وضع اليمن في المرتبة 131 من بين 146 دولة تم تصنيفها. ويقدر دليل تنمية النوع الاجتماعي لعام 2000 بـ 0.428 مقابل 0.129 لدليل تمكين النوع الاجتماعي. وقد أظهر الدليل الأخير بمؤشراته الثلاثة (المقاعد البرلمانية التي تشغلها النساء، نسبة المشتغلات بالأعمال الإدارية والتنظيمية، نسبة المشتغلات بالأعمال المهنية والفنية)

تحسناً بسيطاً في اثنين من تلك المؤشرات فيما بقي نصيب المرأة من إجمالي المقاعد البرلمانية البالغ عددها 301 مقعداً ثابتاً لم يتجاوز مقعدين للفترة (1997-2003) وبنسبة تمثيل ضئيلة جداً لا تبلغ حتى 1%. ويبين مؤشر الوظائف التي تشغلها المرأة في الجهاز الإداري للدولة نمو تلك النسبة من 8.4% في عام 1994 إلى 15.8% في عام 2000، في حين أبدى مؤشر المشتغلات بالأعمال المهنية والفنية تحسناً طفيفاً رغم استمراره عند نسبة هزيلة تقدر بحوالي 1.2% في عام 2000 مقارنة بحوالي 1.1% في عام 1994.

واتجه دليل تنمية النوع الاجتماعي للتقارب مع دليل التنمية البشرية، رغم أن ترتيب اليمن في دليل تنمية النوع الاجتماعي يقل بعشر مراتب عن دليل التنمية البشرية. ومع ذلك، طالما بقي دليل تنمية النوع الاجتماعي دون قيمة دليل التنمية البشرية فإن ذلك يعكس أن الإنجازات التي تحققت للمرأة في كافة المجالات ما زالت دون المزايا التي استفاد منها الرجال، وبالتالي يعبر عن استمرار انعدام المساواة.

ما زالت
تفاوتات
النوع
الاجتماعي
تتطلب
جهوداً حثيثة
لجسر الفجوة

وبالنسبة للتفاوت بين الريف والحضر وبين المحافظات، فقد ساهم اتساع رقعة اليمن وتأخر جهود البلاد في مضمار التنمية إلى السبعينات من القرن الماضي بالإضافة إلى عوامل أخرى ساهم في خلق تباين واضح بين الريف والحضر وبين المحافظات في أغلب المؤشرات، والتي تبرز تنمية أعلى في الحضر وحرماناً أكبر في المناطق الريفية. وتظهر البيانات اتساع التفاوت بين الحضر والريف في مجال المياه والصرف الصحي والكهرباء، حيث بلغ التوسع في التغطية من المياه والكهرباء في الريف خلال الفترة 1995-2000 نحو 13% 24% على التوالي، بينما ارتفعت تغطية المياه في الحضر بحوالي 38% والتغطية الإجمالية للكهرباء بحوالي 64% خلال الفترة نفسها. وكذلك الوضع بالنسبة للصرف الصحي حيث ارتفعت نسبة المساكن المستفيدة من خدماته في الحضر بزيادة إجمالية تقدر بحوالي 139% خلال الفترة وزاد عدد المستفيدين من 448 ألف نسمة إلى نحو 1.1 مليون نسمة، فيما ظل الريف كما هو عليه دون أية شبكة للصرف الصحي.

اتسعت
التفاوتات
الإقليمية في
العديد من
المجالات

وبالنسبة للأمية وحالة الالتحاق بالتعليم الأساسي فكانت الزيادة لصالح الريف، فقد ارتفع معدل الالتحاق بالتعليم الأساسي بـ 4.6 نقطة مئوية في الريف بينما انخفض في الحضر بـ 5.4 نقطة مئوية مما قلص من درجة التفاوت بين الحضر والريف. كذلك، انخفض معدل الأمية في الحضر بحوالي 8.4 نقطة مئوية مقابل حوالي 10 نقط مئوية في الريف.

كذلك، ومع ارتفاع نسبة الفقر في اليمن تظهر مؤشرات مسح ظاهرة الفقر لعام 1999 تفاوتاً كبيراً بين المحافظات والمديريات حيث تنخفض نسبة فقر الغذاء عن 20% من إجمالي الأسر في خمس محافظات، وتتراوح النسبة بين 20-30% في تسع محافظات، في حين تتجاوز 30% في ست محافظات. وتتراوح فجوة وحدة الفقر بين 11-18% وبين 5-14% على التوالي في المحافظات التي ترتفع فيها نسبة الفقر، مقارنةً ببقية المحافظات التي تراوحت فيها فجوة الفقر وحدته بين 3-10% و 2-6% على التوالي، مما يعني ارتفاع معاناة الفقراء بسبب تشتت الأسر وبعدها عن خط الفقر.

